

فيه لذة لذ النضر والاجماع وكفى ربحها لا ربحية ويمسك باب
 ما قاله الكرخي ليس مخصوصا عند أبي حنيفة ايضا فنسا ويا
 في عدم النضر واذا لم يكن عن الامام بصر على ما قاله البردعي
 ولا على ما قاله الكرخي يرجع للمرجح **وقد رتبنا** اتفاق ائمة
 المذهب على بطلان الصلاة بطريقين **وهو** السلام من تلك
 العوارض واختلافها هل بطلت بترك ما هو فرض او باستنوا
 اولها واخرها في وجود المغير والقاب **بل** بان المبط تترك
 فرض وهو الخروج بالصنيع لا يمنع وجود المغير قبله فيكون
 البطلان بالامرين جميعا وامتنع الخروج بالصنيع لطرق المسائل
 من بقا حمة الصلاة **فلم** ذلك المغير بضر صاحب مجمع
 البحرين الاصل الثاني في كراه بصيغة قبل ذلك لكن شأ رحه
 ابن الملك اخرج المتن عن موضعه لان الاصل الذي هو اقتراض
 الخروج بفعل المصلي جزم به المان ثم ذكر الاصل الاخر
 بصيغة لا هذا يعنى الاصل الذي قاله ابو سعيد البردعي اورد
 المصنف اصلا اخر ذكره ابو الحسن الكرخي واحتماره
 المحققون بقوله **وقيل بل استنوا اولها واخرها في وجود**
المغير انتهى فلم يجس قول بن الملك ولضعف هذا اورد
 المصنف اصلا اخر مع جزم المصنف المان بالاول والثانية
 بالصنيع المتمرض في الثاني **وقال** في البرهان وقول الكرخي
 باستنوا اول الصلاة واخرها في وجود المغير مردود ايضا
 اذ تعد المغير في اخرها ليس كمو قبله فلا يصح الحاقه به على

ان تقول في مقابلة منقول وهو غير مقبول انتهى **ومحمد**
 الدليل لما اخذت بن مسعود **وقد** تطرق اليه الاحتمال
 فنسقط به الاستدلال **واقول ايضا** يحتمل ان يكون وجود
 حديث بن مسعود رضي الله عنه قبل الامر بالسلام من الصلاة
 لانه لا يتجه التخيير بين فعل واجب وتركه وقد خيره النبي
 صلى الله عليه وسلم في حديثه بقوله ان شئت ان تقصر فقم
ووجه الاحتمال ما رواه في البرهان عن عطاء كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تعد في اخر صلاته قدر
 الشهادة قبل على الناس بوجهه وذلك قبل ان يترك التسليم
 انتهى **فينبغي** ان يكون تخيير بن مسعود في ذلك الوقت
 وعلى تسليم كونه لبعده بقول التمام بانه لغيره منه اطلق
 عليه كما تقدم **ولما** الاستدلال الثاني لما بان الخروج من
 الصلاة يضاد الصلاة فلا يكون من حملها **فمنسوخ** لقول
 العلامة صاحب الدرر انه انما يفيد عدم الركنية وهو اينا في
 الفرضية لجواز ان يكون كالتخيير لكن يعنى فرضا كما يشعر
 به استدلال الامام بقوله ان للصلاة تحريما وتحليلا انتهى
فقد تبين قوة قول الامام والدليل له على قوة اقتراض
الخروج منها بالصنيع كما قاله ابو سعيد البردعي
فمنسوخ قول الكرخي انه لا خلاف بينهم في ان الخروج منها
 بصيغة ليس فرضا ا يكون غير فرض ويقول بافتراضه
 صاحب البداية وينبعه الشرح وعمامة الكتب المشايخ

رويا

المصنف اصلا اخر مع جزم المصنف المان بالاول والثانية بالصنيع المتمرض في الثاني وقال في البرهان وقول الكرخي باستنوا اول الصلاة واخرها في وجود المغير مردود ايضا اذ تعد المغير في اخرها ليس كمو قبله فلا يصح الحاقه به على

